الأمم المتحدة

A/63/751–S/2009/135

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ١٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨/٦٣ وقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان لغاية ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويستعرض هذا التقرير الحالة في أفغانستان وأنشطة البعثة منذ تقريري المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (A/63/372-S/2008/617).

ثانيا – لمحة عامة

٢ - تواجه الحكومة وقوات الأمن الأفغانية والشعب الأفغاني، فضلا عن الشركاء الدوليين، اختبارا حاسما في عام ٢٠٠٩. فقد استمرت الحالة الأمنية في التدهور. ولم تكن نتائج الجهود الحكومية والدولية المبذولة لتقديم المساعدة على مستوى التوقعات الشعبية، فالشعب الأفغاني يعاني من آثار الجفاف ومن ارتفاع عالمي في أسعار المواد الغذائية. ولم تُرسّخ مسألة سيادة القانون ضمن الإطار المؤسسي بشكل كاف، وما زالت مسائل احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والمساءلة عن الانتهاكات الماضية، تعتبر مسائل ثانوية. فمنظمة الشفافية الدولية، في تقريرها لعام ٢٠٠٨ عن الفساد في العالم، وضعت أفغانستان في عِداد أسوأ البلدان من حيث الفساد الحكومي.

120309 120309 09-25602 (A)

٣ - وستوضع على المحك في غضون الأشهر الستة المقبلة مسألة إعادة إضفاء الشرعية على سلطة الحكومة من خلال إجراء انتخابات ذات مصداقية، واستمرارية النظام الدستوري الذي انبثق عن عملية بون.

٤ - ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات في صيف عام ٢٠٠٩. وكان موعد الانتخابات، الذي حددته اللجنة الانتخابية المستقلة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ لأسباب لوجستية ومالية وأمنية، أي بعد ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة الرئاسية في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، قد أثار شكوكا دستورية بشأن شرعية الرئيس بعد ٢٢ أيار/مايو.

٥ - وثمة توافق عام في الآراء على أن انعدام الأمن الذي تسبّب فيه معارضو الحكومة لا يمكن معالجته بالوسائل العسكرية وحدها. ومن الضروري أن تشكل المصالحة جزءا من عملية سياسية شاملة تتخطى في أبعادها الانتخابات، وينبغي أن تكون ذات قيادة أفغانية، وأن تحظى بتوافق واسع في آراء أصحاب المصلحة الرئيسيين الأفغان والدوليين، وأن تحترم الدستور وأن يُسعى لتحقيقها من موقع قوة على الصعيدين العسكري والسياسي. والنقاش الدستوري الحالي يجعل من الصعب إحراز تقدم بشأن هذه الشروط المسبقة وبشأن وضع استراتيجية شاملة للمصالحة.

٦ - ويجب أن يُكمِل الجهود السياسية والعسكرية وجود التزام أقوى بدعم الاستراتيجية الإنمائية لأفغانستان على نحو أكثر تنسيقا. ونرحب بالزيادة الكبيرة في ما تلقته أفغانستان من اهتمام وموارد في الشهور الأخيرة. بيد أن ما تعلمناه على مدى السنوات السبع الماضية هو أن الاهتمام والموارد لوحدهما غير كافيين. فيجب استخدام الموارد بذكاء، وفقا لخطة متناسقة وشاملة تهدف إلى تمكين جميع الأفغان من تحمّل المسؤولية عن مستقبلهم. وتمت الموافقة على جوهر هذه الخطة في مؤتمر باريس الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ويجري وضعها موضع التنفيذ من خلال بذل جهود محددة لتحسين فعالية المعونة، وبناء القدرات والمؤسسات الأفغانية، والتركيز على منح الأولوية لتحديد الاحتياجات الإنمائية للبلد، وتحسين عملية إيصال المساعدة إلى المحافظات وتعزيز التعاون الإقليمي.

٧ - وقد عمل ممثلي الخاص، كاي إيدي، وموظفو البعثة على التعجيل في تنفيذ ولاية البعثة. وفيما يتعلق بالمسائل الرئيسية، استجابت الأطراف الفاعلة الدولية والحكومة الأفغانية بشكل إيجابي لهذه الجهود. ونتيجة لذلك، تجري الآن معالجة بعض المشاكل المزمنة. ومن الأمثلة على ذلك، الاتفاق المبرم بين وزارة الدفاع الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية لمعالجة الآثار السلبية للعمليات العسكرية على المدنيين، وتعزيز الوزارات الرئيسية، وتبسيط

آليات التنسيق، والتقدم المحرز في مجال مكافحة المخدرات، وبعض الفوائد الملموسة الناجمة عن تحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي. ومع ذلك، لا تزال فعالية الدور الذي تضطلع به البعثة تعتمد على استعداد الآخرين لقبول التنسيق بينهم. ولا تزال الغالبية العظمى من الأموال الدولية تُنفَق خارج قنوات الحكومة الأفغانية أو الأمم المتحدة. وعلى نحو مماثل، يعتمد تنفيذ ولاية البعثة في التنسيق بين الشقين المدني والعسكري على استعداد الدول الـ ٤١ المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية للعمل مع الأمم المتحدة.

ثالثا – التطورات السياسية الرئيسية

ألف – الانتخابات

٨ – وتؤثر الانتخابات القادمة على البيئة السياسية في أفغانستان وتهيمن عليها. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة أن الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات ستُعقد في ٢٠ آب/أغسطس. وأشارت اللجنة إلى ضرورة ضمان أن تكون هذه الانتخابات ”شاملة ونزيهة وشفافة“، ومن شأن إجرائها في الربيع أن يقوّض ذلك، إذ لن تتمكن أعداد كبيرة من الناخبين من الوصول إلى الدوائر الانتخابية بسبب الظروف الجغرافية والمناخية.

٩ – وقال بعض أعضاء البرلمان، في رد فعل على قرار اللجنة، إن فترة الرئاسة تنتهي وفقا للدستور في ٢٢ أيار/مايو، وإن إجراء الانتخابات في ٢٠ آب/أغسطس سيؤدي، بناء عليه، إلى فراغ في السلطة التنفيذية لمدة ثلاثة أشهر. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أصدر الرئيس كرزاي مرسوما يطلب من اللجنة كفالة إجراء الانتخابات وفقا لجميع المواد ذات الصلة من الدستور. وهذا ما فسرته وسائط الإعلام على أنه يعني إجراء الانتخابات قبل شهر أيار/مايو. وفي ٤ آذار/مارس، أصدرت اللجنة بيانا أكدت فيه قرارها السابق بتحديد ٢٠ آب/أغسطس موعدا للانتخابات.

١٠ – وتتلقى اللجنة الدعم التقني من الأمم المتحدة (من خلال مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون ”تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد“) والدعم المالي من الجهات المانحة الدولية. وبدأ تسجيل الناخبين في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر وانتهى في ٢٠ شباط/فبراير. ولم ترافق عملية التسجيل هذه سوى حوادث أمنية قليلة، وهذا ما سمح، وفقا لأرقام اللجنة، بتسجيل ٤ ٤١٩ ٢٧٥ ناخبا (٣٨ في المائة منهم من النساء)، بمن فيهم ٥٤٦ ٥٣٣ ناخبا في أكثر المقاطعات اضطرابا. ومثّلت عملية التسجيل تحديثا استهدف الناخبين الذين فقدوا بطاقاتهم، أو انتقلوا داخل البلد، أو أصبح من حقهم التصويت بعد

عام ٢٠٠٥. وأما الناخبون الذين سُجِّلوا لانتخابات عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وما زالوا يحتفظون ببطاقات التسجيل، فسوف يتمكنون من استخدامها في الانتخابات المقبلة. وخلال عملية التسجيل الأولى التي جرت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، سُجِّل ما يقرب من ١١ مليون ناخب؛ وفي عام ٢٠٠٥، صدرت ١,٧ مليون بطاقة لتسجيل الناخبين. ونظرا لعدم إجراء تعداد حتى الآن في أفغانستان، فليس هناك خطَ أساسٍ دقيقٌ لعدد المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب، وهذا ما يسبب مشكلة في عمليات تقييم دقة سجّل الناخبين، وبالتالي في تقييم نسبة إقبال الناخبين.

١١ - ومع الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين، جرى التعجيل بتخطيط العملية الانتخابية. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير، قدّمت اللجنة إلى الجهات المانحة الدولية ميزانية تبلغ نحو ٢٢٠ مليون دولار تغطي تكاليف الانتخابات التي ستُجرى في عام ٢٠٠٩. وفضلا عن الدعم التقني المقدم من خلال مشروع الانتخابات التابع للبرنامج الإنمائي، تقوم البعثة بإنشاء وحدة داخل عنصرها السياسي للعمل مع الأحزاب السياسية والمراقبين ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجماعات والمؤسسات، من أجل القيام قدر الإمكان بتهيئة مناخ سياسي يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ناقشت الجمعية الوطنية قضايا وطنية ملحّة، من قبيل استمرار انعدام الأمن، والقضايا الإنسانية، وموعد إجراء الانتخابات. وواصلت الجمعية الوطنية أيضا ممارسة دورها في مجال الرقابة، فدعمت عموما العمليات الإصلاحية والوزراء الداعين إلى الإصلاح. ووافقت الجمعية على مرشّحِي الرئيس كرزاي كوزراء جدد للزراعة، والتعليم، والداخلية، في حين مارست سلطتها بحجب الثقة عن وزير التجارة والصناعة السابق، المتهم بإقامة صلات مع تكتُّل احتكاري يُزعَم أنه يسيطر على أسعار المواد الغذائية والوقود.

باء - البيئة الإقليمية

١٣ - حظي التعاون الاقتصادي الإقليمي بالمزيد من الاهتمام. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفي اجتماع غير رسمي على المستوى الوزاري عقد في باريس، وافقت أفغانستان وجيرانها وأصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين على تحديد مشاريع معينة ذات أولوية استعدادا لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي سيعقد في إسلام آباد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وأتاح اتفاق وُقّع مع أوزبكستان بشأن التزويد بالطاقة الكهربائية بعودة التيار الكهربائي بشكل شبه كامل إلى أجزاء من كابل إثر الانتهاء من إقامة خط لنقل

الطاقة يمر عبر شمال البلد. ويجري العمل حاليا على وضع مشاريع إضافية في مجال إدارة الطاقة والمياه مع جيران أفغانستان في الشمال.

١٤ - وأُحرز تقدم في مجال التعاون السياسي في المنطقة، ولا سيما مع باكستان. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قام الرئيس الباكستاني، آصف علي زرداري، بأول زيارة له لأفغانستان والتقى هناك بالرئيس كرزاي، رغم أن الرئيسين التقيا عدة مرات من قبل. وأصدر وزيرا خارجيتهما بيانا مشتركا يدعو إلى ''فصل جديد مستنير'' في العلاقات بين البلدين وتعهدا، بوجود الدعم الدولي، ''بالقضاء التام على التهديدات التي يشكّلها الاقتتال والتطرف والإرهاب في المنطقة''.

١٥ - وسمحت هذه العلاقة الجديدة باستئناف مبادرات من قبيل عملية مجلس السلام (الجيرغا). وعيّنت باكستان أعضاءها الـ ٢٥ في مجلس السلام المشترك (جيرغاغاي)، وهو اللجنة الفرعية الأفغانية الباكستانية المشتركة المسؤولة عن قيادة العملية؛ واجتمع المجلس في إسلام آباد يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وأقرّ بأن الاقتتال والإرهاب يشكلان تهديدات مشتركة ويقتضيان، ردا منسقا، وأكد الحاجة لإجراء حوار مع جماعات المعارضة في كلا البلدين.

١٦ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير، شارك رئيس أركان الجيش الباكستاني، الجنرال برويز كياني، في الاجتماع السادس والعشرين للجنة الثلاثية، وهي منتدى للتعاون العسكري الإقليمي سيضم ممثلين عن أفغانستان وباكستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

جيم - النهج المتكامل

١٧ - يعكف المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية على وضع وإطلاق نهج متكامل لكفالة المزيد من الاتساق والفعالية في استخدام الموارد المدنية والعسكرية. ويستند هذا النهج إلى أن اختلاف الظروف السائدة في أرجاء البلد في ما يتعلق بالأمن والحوكمة يقتضي استجابات مختلفة في مجال تقديم المساعدة. ويجب أن يتم التركيز بشكل رئيسي على التنمية الاقتصادية في شمال أفغانستان وغربها اللذين يتسمان بالاستقرار النسبي، ويخلوان بشكل متزايد من الخشخاش، لكنهما يتسمان بالفقر. وفي جنوب أفغانستان وشرقها حيث ينعدم الأمن، ويضعف وجود الهيئات الحكومية، يتمثل التحدي في بناء قدرات الأمن الأفغانية وربط المجتمعات المحلية بالحكومة. وثمة مناطق أخرى، بين هذه المناطق، تدهور فيها الوضع الأمني، ولكن يمكن فيها وقف هذا التدهور بتضافر الأنشطة المنفذة في مجالات الشرطة والعدالة والحوكمة. ومما يدعم النهج الموحد، في جميع المبادئ المشتركة التالية: يجب أن تضطلع الحكومة الأفغانية بقيادة حقيقية؛ ولا يوجد حل عسكري صرف لحالة عدم الاستقرار في

أفغانستان؛ ويجب توفير الموارد المدنية والعسكرية للمناطق التي تعود فيها بفائدة أكبر. وفي المناطق التي تُستَخدم فيها الموارد العسكرية لتقديم المساعدة الإنسانية، يجب أن تنظم هذه الموارد وفقا للمبادئ الإنسانية والمبادئ التوجيهية المتفق عليها.

١٨ - وبدأ الفريق العامل المعني بالنهج المتكامل في تحديد الأولويات وتسلسل الأنشطة. وقد أُنشئ هذا الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وهو يضم المديرية المستقلة للحكم المحلي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وجهات مانحة رئيسية. وقد حدّد الفريق ٥١ مقاطعة شديدة الأهمية، وجرى التعجيل بدراسة الخصائص السياسية وإجراء تقييمات مشتركة لخمس من هذه المقاطعات. وستؤدي هذه التقييمات، بالتشاور مع الجهات الفاعلة الإنمائية المعنية، إلى تنسيق البرامج وتقديم المساعدة.

رابعا - الأمن

١٩ - وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، انتهى عام ٢٠٠٨ باعتباره أكثر الأعوام عنفا في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، فقد زادت فيه الحوادث بنسبة ٣١ في المائة عن عام ٢٠٠٧. وشهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ عددا من الحوادث بلغ ٨٥٧ حادثة في المتوسط في الشهر، مقابل ٦٢٥ حادثة في الشهر خلال الأشهر الستة الأولى من العام. وقد وفر الشتاء المعتدل بيئة ملائمة لمستويات عالية من العنف في وقت يشهد عادة انخفاضا في الأعمال القتالية. وعلى وجه التحديد، فإن الحوادث التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كانت أعلى بنسبة ٤٢ في المائة عما كان عليه الحال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كما أن الحوادث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ كانت أعلى بنسبة ٧٥ في المائة عن مستواها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٠ - وقد ازداد الاتجاهان المحددان في التقرير السابق سوءاً وهما: محاولات المتمردين زعزعة الاستقرار في مناطق كانت مستقرة في السابق، واستخدامهم المتزايد للهجمات غير المتناظرة الأكثر تعقيدا، مع تزايد عدم احترامهم لحياة المدنيين.

٢١ - كما أن هذه الاعتداءات، بما فيها الاغتيالات، والتخويف، وعمليات الخطف، والهجمات التي تتم من بُعد، واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والهجمات الانتحارية، استهدفت بصفة متزايدة موظفي الخدمة المدنية، وعلماء الدين، والجهات المقدمة للمعونة، ومشاريع بناء الطرق. وازداد عدد الحوادث من كل نوع من هذه الأنواع خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، واستمر وقوع هذه الحوادث في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك الهجمات

المسلحة والهجمات الانتحارية المنسقة ضد عدد من الوزارات الحكومية في كابل يوم ١١ شباط/فبراير.

٢٢ - واستمر الاستهداف المباشر لمنظمات المعونة الدولية من قبل المتمردين باغتيال إحدى موظفات المعونة الدولية في كابل في تشرين الأول/أكتوبر، واختطاف موظف آخر من موظفي المعونة الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر، في كابل أيضا. ولم تكن الأمم المتحدة مستثناة من ذلك، حيث تعرضت لعدد من الحوادث من أنواع مختلفة خلال العام.

٢٣ - وواصل المتمردون توسيع تواجدهم في مناطق كانت مستقرة في السابق. وأصبحت محافظة بادغيس الواقعة شمال غرب البلد ومحافظة فارياب المجاورة لها ساحتي قتال طيلة فصل الشتاء، مع زيادة كبيرة في نشاط المتمردين. فعلى سبيل المثال، أدت عملية إقامة الكمائن والتدمير شبه الكامل لقافلة للجيش والشرطة الأفغانيين في تشرين الثاني/نوفمبر في مقاطعة بالا مرغاب، بمحافظة بادغيس، إلى قتل ٤٠ فردا من قوات الأمن الأفغانية وإلى اختطاف أكثر من ١٢ فردا منهم. وهذه الزيادة في تواجد المسلحين عرقلت بشدة الجهود المبذولة في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية في مناطق كان من الممكن الوصول إليها في السابق.

٢٤ - وانخفضت، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حرية التنقل بالنسبة للموظفين المدنيين العزل بسب اشتداد القتال وازدياد حدة حملة التخويف والاغتيال. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واصلت ٢٣١ مقاطعة من مقاطعات أفغانستان، البالغ عددها ٤٠٠ مقاطعة، التبليغ عن الإمكانية شبه الكاملة للوصول إليها، في حين اعتُبرت ١٠ مقاطعات خارجة تماما عن سيطرة الحكومة، وظلت إمكانية الوصول إلى ١٦٥ من المقاطعات صعبة أو مثيرة للمشاكل. وفي حين أن عدد المقاطعات التي يصْعُب كثيرا على موظفي الخدمة المدنية الوصول إليها، أو التي لا يمكن لهم الوصول إليها بتاتا، لم يتغير كثيرا منذ عام ٢٠٠٧، فإن نحو ٣٠ مقاطعة معرضة الآن لخطر فقدان إمكانية الوصول إليها. وهذه، بالتحديد، هي المقاطعات التي تَتَّبِع فيها البعثة، بالاشتراك مع الحكومة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، أسلوب النهج المتكامل.

٢٥ - ولا توجد حاليا مؤشرات تدل على أن الوضع الأمني سيتحسن قبل صيف عام ٢٠٠٩. ومن المحتمل أن تتفاقم حدة انعدام الأمن، ومع ارتفاع عدد الهجمات غير المتناظرة ووقوع اشتباكات مسلحة، فإن سلامة العاملين في مجال تقديم المعونة سوف تزداد تدهورا. والعوامل التي تسهم في ذلك تشمل الانتخابات المقبلة، والارتفاع المحتمل في وقوع الحوادث نتيجة لزيادة القوات العسكرية الدولية، وورود أنباء عن ازدياد عدد المقاتلين المجاهدين الأجانب في أفغانستان، والأهداف المعلنة للمتمردين المتمثلة في مواصلة اعتراض

خطوط الإمدادات اللوجستية الحكومية والعسكرية في جميع أنحاء البلاد، وهي نفس الطرق المستخدمة من جانب البرامج الإنسانية والإنمائية.

خامسا – قطاع الأمن وسيادة القانون

ألف – قوات الأمن الأفغانية

٢٦ – يتكون الجيش الوطني الأفغاني حاليا من خمسة فيالق، يضم كل منها من كتيبتين إلى أربع كتائب، هي التي تقوم بدور القيادات الإقليمية التي تجسد هيكل القيادة الإقليمية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولا تزال عشر محافظات من دون وجود عسكري دائم. ووافق المجلس المشترك للتنسيق والرصد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على زيادة قوام الجيش الوطني الأفغاني من ٠٠٠ ٨٤ فرد إلى ٠٠٠ ١٣٤ فرد بحلول عام ٢٠١١. وحسَّن الجيش الوطني الأفغاني من قدرته على تخطيط العمليات القتالية التكتيكية وتنفيذها وقيادتها. وقام بنجاح بعمليات مشتركة وموحدة خلال مرحلة تسجيل الناخبين، ومنذ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بدأ في تحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن في كابل، وعلى نحو متزايد في المحافظات.

٢٧ – إن حجر الزاوية في الجهود المبذولة لتقوية الشرطة الوطنية الأفغانية هو برنامج التنمية المركزة للمقاطعات، المتمثل في إحضار قوات الشرطة في المقاطعات للتدريب المكثف في كابل ثم إعادة إدماجهم في العمل بمقاطعاتهم. وقد نفّذ هذا البرنامج، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في ٢١ مقاطعة، ليصل بذلك عدد المقاطعات التي أعيد تدريب قوات الشرطة فيها إلى ٥٢ مقاطعة. ومما يعيق تنفيذ هذا البرنامج النقص في المدربين والموجهين الدوليين للشرطة.

٢٨ – ويتطلب إصلاح قطاع الشرطة وضع تدابير لمكافحة الفساد داخل وزارة الداخلية، وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية في مجالي الاستخبارات والتحقيق. وتتمثل أولويات وزير الداخلية الجديد في المدى القصير في تحسين الأمن في المدن الرئيسية وعلى طول الطرق السريعة، وضمان إجراء انتخابات عام ٢٠٠٩ بطريقة حرة ونزيهة وشفافة. وسيقوم المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة برصد التقدم المحرز في تحقيق كل من الأهداف. وقد زِيدت الحوافز المالية لأفراد الشرطة في شكل زيادة عامة في الأجور وفي شكل برنامج نموذجي لتقديم بدل الخطر لرجال الشرطة الذين يعملون في المناطق الخطرة.

باء – القوات الدولية والتنسيق المدني العسكري

٢٩ – يصل قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية الآن إلى حوالي ٠٠٠ ٥٥ فرد من ٢٦ بلدا عضوا في حلف شمال الأطلسي و ١٥ بلدا من غير الأعضاء في الحلف. ويُعتقد أن عدد قوات التحالف التي تعمل تحت قيادة الولايات المتحدة يبلغ ما يقرب من ٠٠٠ ١٤ فرد. والقيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان، التي تفيد بأنها تضم ما يزيد على ٠٠٠ ٧ عضو، بمن فيهم المدربون والموجهون المدنيون المتعاقد معهم هي المسؤولة عن المساعدة في تطوير الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.

٣٠ – وأنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ مقر قوات الولايات المتحدة في أفغانستان، وهو مقر للقيادة والرقابة تابع لقوات الولايات المتحدة في أفغانستان، تحت إمرة قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية، الجنرال ماكيرنان. وبتوحيد القيادة هذا، من المتوقع أن يتحسن التنسيق بين عناصر الولايات المتحدة، داخل القوة الدولية وخارجها.

٣١ – وإلى جانب النهج المتكامل الموصوف أعلاه، أُدخلت تحسينات إضافية على التنسيق المدني العسكري خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتولت الحكومة الأفغانية رئاسة الفريق العامل المعني بأفرقة إعادة إعمار المحافظات ولجنته التنفيذية الدائمة. وعُقد أول اجتماع للجنة الدائمة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ودعيت البعثة إلى المشاركة في التدريب السابق للانتشار الذي يجريه حلف شمال الأطلسي للأفراد العسكريين. واستمر عقد الاجتماعات الدورية بين ممثلي الخاص والعاملين معه، والنظراء العسكريين للبعثة في توفير قناة اتصال رفيعة المستوى. وقد وضعت مبادئ توجيهية خاصة بأفغانستان بشأن التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والعسكري، وتم الاتفاق عليها، ولكن لا يزال يلزم نشرها وتنفيذها على نحو أفضل.

٣٢ – وثمة تطور إيجابي آخر هو اصدار الجنرال ماكيرنان توجيهين، في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يرميان إلى الحد من عدد الضحايا في صفوف المدنيين، وإنشاء خلية لتتبع الخسائر في صفوف المدنيين بهدف تحسين عملية جمع البيانات المهمة. علاوة على ذلك، أصدر وزير الدفاع الأفغاني عبد الرحيم ورداك والجنرال ماكيرنان، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، إعلانا مشتركا بإبرام اتفاق تنسيقي يتم بموجبه إعطاء القوات الأفغانية دورا أكبر في تخطيط العمليات وتنفيذها، بما فيها عمليات تفتيش المنازل والاعتقالات.

٣٣ – ولا تزال هناك عقبات أمام إجراء مزيد من التحسين في مجال التنسيق المدني العسكري. وبالنسبة للأمم المتحدة، يتمثل التحدي في أن النهج المتناسق والشامل ينبغي أن

يتضمن جميع جداول أعمالها، بما في ذلك حقوق الإنسان، والجهود المبذولة في مجالات السياسة، والتنمية، وإسداء المشورة العسكرية، وتقديم المساعدة الإنسانية. ومن جانب القوة الدولية، تتمثل العوامل التي تزيد من تعقيد الوضع في التبديل المتكرر للأفراد العسكريين، وقيود التصنيف المفروضة على تبادل المعلومات، وتقييد الدخول إلى مجمعات القوة الدولية، وأساليب التخطيط المختلفة.

جيم – سيادة القانون

٣٤ – يرد تصميم إصلاح قطاع العدل في الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل، على أن تُنَفَّذ من خلال البرنامج الوطني لقطاع العدل، الذي أنشأ آليات لتسهيل الجهود التي تبذلها الحكومة والجهات المانحة في هذه المجالات. وإحدى هذه الآليات هي لجنة الرقابة على البرامج، التي تشرف على تنفيذ مشروع إصلاح قطاع العدل، الذي ترأسه الحكومة ويديره البنك الدولي. والآلية الأخرى، هي مجلس المانحين، الذي تشَكَّل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ويقوم بمساعدة الحكومة في ربط الدعم المقدم من الجهات المانحة بالبرنامج الوطني لقطاع العدل، ويقدم المشورة الاستراتيجية للجنة الرقابة على البرامج.

٣٥ – وعلى صعيد المحافظات، أكملت آلية تنسيق قطاع العدل في المحافظات، التي تديرها الأمم المتحدة، أول تقييم قانوني لنظام العدالة الجنائية في أفغانستان، وشمل ٢٧ محافظة. وستدعم نتائج هذا التقييم تنسيق عملية تخصيص الموارد المقدمة من الجهات المانحة.

٣٦ – وقام مكتب الرقابة العليا لتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد، الذي أُنشِئَ مؤخرا، بافتتاح مقره في كابل، وبدأ في عقد اجتماعات دورية مع رئيس الجمهورية، والمحكمة العليا، والمدعي العام، ووزارة العدل. ومن أجل الملاحقة القضائية الفعالة في قضايا الفساد، أنشأ مكتب المدعي العام وحدة لمكافحة الفساد، وبدأ حملة لمكافحة الفساد.

٣٧ – ومما يعوق إحراز التقدم في قطاع العدل نقص الموارد المتاحة للمحكمة العليا ومكتب المدعي العام ووزارة العدل. وتفتقر تلك المؤسسات إلى القضاة والمدعين العامين ذوي الكفاءة والخبرة، كما تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة. وتزرح مراكز الاحتجاز والسجون في أفغانستان في حالة من الإهمال الخطير. ولكن إصلاح الخدمة المدنية في هذه المؤسسات قد بدأ. وقد أكملت وزارة العدل، على وجه الخصوص، مرحلة أولويات الإصلاح وإعادة الهيكلة من عملية الإصلاح الإداري.

دال – الإجراءات المتعلقة بالألغام

٣٨ – واصل برنامج العمل المتعلق بالألغام في أفغانستان، بدعم من الحكومة والأمم المتحدة، إحراز تقدم في تحقيق الأهداف المبينة في اتفاق أفغانستان. وتم خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ تدمير ما يزيد على ٠٠٠ ٤٢ من الألغام المضادة للأفراد، و ٥٠٠ من الألغام المضادة للدبابات و ١,٥ مليون قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات، كما حررت أراضي مئات من المجتمعات المحلية من خطر الألغام. وتمت توعية ٠٠٠ ٨٠٠ أفغاني بمخاطر الألغام. وتواصل التعريف بحقوق الناجين من الألغام البرية وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٩ – لقد كان إطلاق مشاريع لإزالة الألغام على مستوى المجتمعات المحلية في هلمند وكونار واوروزغان أمرا جديرا بالتنويه على وجه الخصوص. وترمي هذه الأنشطة، التي تستهدف المجتمعات المهمشة ذات البنية التحتية أو الدعم المحدودين، إلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية مباشرة إضافة إلى فوائد الاستقرار في مناطق تقع في جنوب وشرق البلاد. وقد ساهمت أنشطة إزالة الألغام التي أنجزت في السابق على طول مسار خطوط نقل الكهرباء من أوزبكستان في حدوث زيادة كبيرة في إمداد كابل بالطاقة الكهربائية في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٤٠ – ورغم هذه الإنجازات، لا تزال الألغام تشكل تهديدا كبيرا لحياة الناس وللسلام والأمن في البلاد، حيث لا يزال يعيش ما يقدر بـ ٢ ٠٨٢ من المجتمعات المحلية في أراض تنتشر فيها الألغام في أفغانستان. كما أن نقص التمويل لا يزال يعيق إحراز التقدم، حيث هناك حاجة لأموال إضافية تقدر بـ ٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ لضمان الوصول إلى الأهداف الواردة في اتفاق أفغانستان.

هاء – مكافحة المخدرات

٤١ – أصدرت وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ تقريرا مشتركا بعنوان ”دراسة استقصائية تقييمية سريعة لزراعة خشخاش الأفيون في فصل الشتاء في أفغانستان“. وتتوقع هذه الدراسة احتمال حدوث انخفاض آخر في زراعة خشخاش الأفيون في عام ٢٠٠٩، بسبب تقلص الأراضي الرئيسية التي يُزرع فيها الخشخاش في المنطقة الجنوبية الغربية والجنوبية في البلاد، واحتمال حدوث زيادة في عدد المحافظات التي لا يُزرع فيها الخشخاش إلى ٢٢ محافظة. وزراعة الأفيون محصورة بمعظمها في أقل المقاطعات استقرارا الواقعة في الجنوب والجنوب الغربي وهي: فرح وهماند وقندهار ونمروز وأوروزغان وداي كوندي وزابول.

٤٢ - ويعود توقع انخفاض زارعة الخشخاش إلى اجتماع عاملين هما تحرك الحكومة بشكل فاعل في المحافظات وارتفاع أسعار الأغذية مقابل تدني أسعار الأفيون نتيجة لتراكم المخزونات منها. ولكي يتواصل انخفاض زراعة الخشخاش، لا بد من اتخاذ مبادرات فعالة للقضاء عليه مصحوبة ببرامج بديلة لتوفير سبل الرزق، وزيادة الحوافز لترسيخ الحوكمة السليمة في المحافظات التي لا يزرع فيها الخشخاش، وتدمير المختبرات، ومكافحة الفساد المنتشر في صفوف المسؤولين الرسميين والمعنيين بإنفاذ القانون، وملاحقة تجار المخدرات قانونيا.

٤٣ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اغتيل في كابُل القاضي عالم حنيف، رئيس محكمة الاستئناف التابعة للمحكمة المركزية لمكافحة المخدرات. وثمة أدلة قوية تشير إلى أنه كانت لاغتيال القاضي حنيف علاقة بدوره في مكافحة المخدرات.

٤٤ - وأُرفدت الجهود المبذولة داخل أفغانستان لمكافحة المخدرات بنهج اعتُمد على الصعيد الإقليمي. فالاستراتيجية الخماسية المكونات التي اعتمدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تُنفذ في إطارها سلسة من التدابير الرامية إلى خفض إمدادات الأفيون والاتجار به واستهلاكه في المنطقة. وساهمت هذه الاستراتيجية في مصادرة كميات كبيرة من السلائف الكيميائية في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وقيرغيزستان، دعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨). وإن خلية التخطيط المشتركة التي شُكلت في طهران في أواخر عام ٢٠٠٨ تمنح أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان فرصة تنظيم عمليات مشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية في سياق مكافحة المخدرات غير المشروعة.

سادسا - الحوكمة

٤٥ - ترمي الأنشطة التي تضطلع بها الأمم لمتحدة في مجال الحوكمة إلى ترسيخ دعائم الهيئات والمؤسسات الحكومية لتتمكن من تلبية احتياجات المجتمع. وتركز هذه الأنشطة على جعل الشفافية والنزاهة والحزم المبادئ التي تحكم تعيين كبار المسؤولين، وذلك لمكافحة الفساد وتحسين سير العمل في المؤسسات الحكومية. وإن تعيين الرئيس قرضاي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي لوزراء جدد لتولي شؤون الوزارات الكبرى أدى إلى تعزيز الجهود المبذولة لتمتين المؤسسات الحكومية الأفغانية. وفي الأشهر الأربعة الماضية، منح مكتب الرئيس تأييده التام للفريق المعني بتعيين كبار المسؤولين الجدد، الذي بدأ أعماله فعليا في نهاية عام ٢٠٠٨.

٤٦ - وسعيا لخلق الحوافز لتحسين قدرة الحكومة على تقديم الخدمات، بدأت تنفذ إصلاحات في نظام الأجور والرتب في خمس وزارات (الزارعة، وتأهيل وتنمية الريف، والمالية، والتعليم، والعدل). ويجري التخطيط الآن لإصلاح خمس وزارات إضافية بدءا من آذار/مارس ٢٠٠٩.

٤٧ - ومن الضروري بشكل خاص تحسين الإدارات على الصعيد المحلي حيث يشكل تقديم الخدمات والمساعدات أحد العوامل التي تؤثر في الصورة التي يكونها السكان المحليون عن مدى فعالية الحكومة وشرعيتها. ومن ضمن المعوقات التي تحول دون تقديم الخدمات في بعض أنحاء البلد هو تعذر الوصول إليها والصعوبة التي تواجهها الحكومة المركزية في تخصيص الأموال بصورة منتظمة وبما يتفق مع خطط تنمية المحافظات.

سابعا - الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والمجلس المشترك للتنسيق والرصد

ألف - تنسيق المساعدات وفعاليتها

٤٨ - ما زالت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والأولويات التي حُددت في مؤتمر باريس تشكل النموذج المعتمد لتنفيذ الخطة العامة المتعلقة ببناء السلام والتنمية في أفغانستان. وتتعاون الأمم المتحدة، منذ صدور تقريري الأخير، تعاونا وثيقا مع الحكومة الأفغانية لتعزيز المجلس المشترك للتنسيق والرصد، فتم تشكيل ثلاث لجان دائمة تعنى إحداها بالحوكمة، والثانية بسيادة القانون وحقوق الإنسان، والثالثة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الهيكلية الجديدة تبسط المجموعة المعقدة السابقة من الأفرقة الاستشارية الدائمة. والحكومة الأفغانية، من جهتها، أنشأت ١٢ لجنة مشتركة بين الوزارات من بين اللجان الـ ١٦ المزمع إنشاؤها لكي تنسق فيها فنيا الأعمال في جميع القطاعات.

٤٩ - واجتمع المجلس المشترك في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وركز على مسائل مكافحة المخدرات، وإصلاح قوات الأمن الأفغانية، والحوكمة. وقرر المجلس أيضا صب الجهود المشتركة على القطاعات الكبرى الخمسة المشمولة بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وهي: الطاقة؛ والزراعة؛ والتعليم العالي والتدريب المهني؛ وبناء القدرات؛ وتنمية القطاع الخاص.

٥٠ - وما برحت مطابقة الميزانيتين الخارجية والأساسية مع الاستراتيجية الإنمائية وأولويات مؤتمر باريس تمثل صعوبة كبيرة. فالاعتمادات التي خُصصت للقطاعات ذات الأولوية، وهي

الزراعة والبنى التحتية والطاقة، في ميزانية السنة المالية ١٣٨٨، التي تبدأ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، متدنية للغاية.

٥١ - وما زالت الاستثمارات في قطاع الزراعة ضئيلة للغاية. ومن مجمل الأراضي الصالحة للزراعة في البلد التي تبلغ مساحتها ٧,٩ ملايين هكتار، يُزرع أقل من النصف ويعود ذلك في المقام الأول إلى عدم توافر مياه الري. فشبكات الري التي كانت موجودة قبل الحرب متضررة وتعمل بنسبة زهاء ٢٥ في المائة من طاقتها ولا تغطي إلا ثلث المساحة التي كان يتم ريها قبل الحرب. ونقص مستوى الري يعوق تطوير إمكانيات البلد على تصدير المزروعات.

٥٢ - وعلى الرغم من هذه المصاعب، حدثت تطورات ملحوظة، بخاصة في مجال التعاون التقني الإقليمي. ومن ضمن أكثرها إيجابيةً كان عودة التيار الكهربائي الدائم تقريبا إلى أجزاء من شمال غربي كابُل في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وتزويد أجزاء أخرى به لما بين ١٢ و ١٥ ساعة يوميا، وأدى ذلك إلى تحسين الوضع المعيشي فيها إلى حد بعيد. وأُبرم مؤخرا اتفاق مع طاجيكستان من المقرر أن يفضي إلى زيادة الإمدادات من الكهرباء بحلول صيف عام ٢٠١٠.

٥٣ - وكان برنامج التضامن الوطني مصدر معظم الاستثمارات التي قدمها المجتمع الدولي إلى القطاع الريفي، إذ إنه قدم الدعم المالي إلى المشاريع التي حددها ونفذها السكان المحليون. ومنح تعيين وزير جديد للزراعة الفرصة لربط المشاريع القائمة على جهود المجتمعات المحلية بالأهداف الواردة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، بما فيها برامج الري الواسعة النطاق وسائر المشاريع الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي. وتعهد الوزير الجديد بتقديم مجموعة من المقترحات في الاجتماع المقبل للمجلس المشترك، قبل حلول موسم الربيع الزراعي.

٥٤ - وأُنجز أيضا عدد من مشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق. وشملت هذه المشاريع تركيب توربين جديد في سد كاجاكي في هلمند والانتهاء من شق طريق بطول ٢١٨ كيلومترا تربط بين زارنج على الحدود الإيرانية بالطريق الدائرية في أفغانستان. وفي الجنوب الشرقي، من المقرر أن تُنجز هذا العام الطريق البالغ طولها ١١٧ كيلومترا الممتدة بين غارديز وخوست وتصل إلى الحدود الباكستانية. ونُفذت هذه المشاريع أو تُنفذ بمقاومة شرسة من قبل المتمردين على حساب حياة المهندسين والعمال والحرس الأمني. ومن ضمن مشاريع البنى التحتية الهامة الأخرى التي تنفَّذ في ظل تهديدات مثيلة تأهيل أحد مناجم النحاس في لوغار، وسد سلمى في هيرات، وتعبيد أجزاء من الطريق الدائرية في فرياب وبادغيس.

٥٥ - وقيمت البعثة طريقة توزيع المساعدات الإنمائية في محافظات البلد البالغ عددها ٣٤ محافظة، وعملت مع الجهات المانحة لاستحداث قاعدة بيانات حكومية واحدة تتضمن معلومات عن التبرعات التي تقدمها هذه الجهات. وسيُرفع مقترح عن هذه المسألة إلى المجلس المشترك في اجتماعه القادم.

باء - فريق الأمم المتحدة القطري

٥٦ - يعمل فريق الأمم المتحدة القطري في ظروف تستوجب منه تنفيذ برامج إنمائية وإنسانية في وقت واحد. وعلى الرغم من المصاعب الأمنية التي تزداد حدة، أُحرز تقدم على كلتا الجبهتين. ويعمل أعضاء الفريق القطري الواحد والثلاثون بما يتفق مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. والمجالات ذات الأولوية الواردة في مسودة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أي الحوكمة، وسبل الرزق، والخدمات الأساسية، تربطها صلة وثيقة بالأولويات الواردة في خطة باريس المتمثلة في الزراعة وبناء القدرات والتعليم ودر الدخل وتحسين تقديم الخدمات إلى الأفغان كافة.

٥٧ - وقرر الفريق القطري إدخال ثلاثة تعديلات على طريقته في تقديم الخدمات. فهو سيشدد تركيزه على تقديم الخدمات على الصعيد المحلي، وعلى الزراعة والفرص التي تدر الدخل، وسيجعل برامجه أكثر اتساقا في خمس أو ست من المحافظات الأكثر استقرارا، حيث التوازن بين الاحتياجات والمساعدات المقدمة متفاوت للغاية.

٥٨ - وأجرى مكتب المنسق المقيم استعراضا للبرامج التي تنفذها ١٨ وكالة تابعة للأمم المتحدة في ضوء خطة باريس. فتبين له أن القيمة الإجمالية لهذه البرامج التي تنفذ حاليا في أفغانستان تبلغ ٣,٥ بلايين دولار. وهي تشمل ١,١ بليون دولار لتعزيز المؤسسات والحوكمة؛ و ٣٥٠ مليون دولار لترسيخ الديمقراطية ودعم الانتخابات؛ و ٨٥٠ مليون دولار للأمن الغذائي؛ و ١٥٠ مليون دولار للزراعة؛ و ٦٠٠ مليون دولار للبرامج الرامية إلى خلق فرص اقتصادية ودعم سبل الرزق، بخاصة في المناطق الريفية؛ و ٢٠٠ مليون دولار لكل من قطاعي التعليم والصحة، مع التركيز بصفة خاصة على بناء القدرات.

ثامنا - حقوق الإنسان

٥٩ - ما فتئت أفغانستان تواجه تحديات ضخمة على صعيد حقوق الإنسان ترتبط بالمشاكل المزمنة التي تعاني منها مثل ضعف الحوكمة، والإفلات المستحكم من العقاب، وعدم إيلاء الاهتمام للعدالة الانتقالية، والفقر المدقع، والقوانين والممارسات التي تنطوي على تمييز، بخاصة ضد النساء والفتيات. وما يزيد من حدة هذه المشاكل هو النزاع المسلح الذي

يزداد حدة. وإن تنامي التضييق على حرية التعبير يهدد عملية تحويل أفغانستان إلى مجتمع يسوده السلام والتعددية.

٦٠ - وما يساعد على تواصل ثقافة الإفلات من العقاب هو تفشي ظاهرة استغلال السلطة من جانب من يتولونها، تضاف إلى ذلك عمليات الاحتجاز التعسفية وعجز الجهاز القضائي حتى الآن عن احترام الأطر التي تضمن الحصول على محاكمة عادلة وعن العمل بإنصاف واستقلالية.

٦١ - ولم تحقق خطة العمل المتعلقة بالسلام والعدل والمصالحة أهدافها ضمن الإطار الزمني المحدد لها أصلا. وإحياء خطة العدالة الانتقالية يمثل مهمة ملحة لا بد من الاضطلاع بها. وتقع على الحكومة والمجتمع الدولي مسؤوليات خاصة تتمثل في معالجة مخاوف قسم كبير جدا من الأفغان الذين شددوا مرارا وتكرارا على رغبتهم في إحلال سلام عادل ودائم في بلدهم. والأمم المتحدة في صدد بحث التدابير اللازم اتخاذها لحماية الأدلة المادية ذات الصلة بالجرائم المزعومة، بما فيها مزاعم العبث بالمقابر الجماعية.

٦٢ - وما زالت حرية التعبير تعاني من التضييق، مع ورود أنباء متواصلة عن قيام الدولة وجهات لا علاقة لها بالدولة بترهيب الصحفيين. والمحاكم لا تدافع عن الحق في حرية التعبير، وهذا أمر تجلى في الأحكام القاسية التي صدرت في إطار قضيتي تجديف بارزتين استؤنفتا أمام المحكمة العليا. وإن قانون الإعلام الذي أقره البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ يتضمن أحكاما غامضة يمكن استخدامها لمنع النقاشات السياسية. وتشكل حرية التعبير أثناء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة مشكلة كبرى.

٦٣ - واستئناف تطبيق عقوبة الإعدام يدعو للقلق بسبب الثغرات الجلية في الأصول الإجرائية وفي ضمانات الحصول على محاكمة عادلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أُعدم ما لا يقل عن ١٦ سجينا دينوا بارتكاب جرائم. ويقدَّر بأن ١١٠ سجناء ما زالوا محكومين بالإعدام. ولا توجد ضمانات إجرائية مناسبة لحماية حقوق المتهمين بارتكاب جرائم يعاقب عليها بالإعدام؛ وبناء على ذلك، يحتمل أن يؤدي تنفيذ حكم الإعدام إلى إدامة الظلم بدلا من معالجة المخاوف المشروعة المتعلقة بالأمن القومي والعام.

ألف - حالة الإناث

٦٤ - تخضع النساء المنخرطات في الحياة العامة إلى عمليات تهديد وتخويف لا تنفك تتزايد. ويشكل اغتيال أهم مسؤولة في الشرطة في قندهار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ دليلا على

المخاطر الهائلة التي يواجهنها. وما زال عدم تمكن النساء، بخاصة ضحايا العنف الجنسي، من اللجوء إلى آليات الانتصاف والحصول على الخدمات القانونية أو الطبية أو النفسية الاجتماعية، إحدى العقبات الكبرى التي تحول دون حل هذه المشكلة. وما برح المجتمع يدين النساء ضحايا الاغتصاب اللائي يمكن أن يحاكمن على ارتكابهن ما يُعتبر نشاطا جنسيا غير قانوني. ولذلك، تبقى حالات العنف الجنسي طي الكتمان ولا تصل تقارير عنها جميعها.

٦٥ - وارتفع مستوى وعي الحكومة الأفغانية بأهمية إدراج مسائل المساواة بين الجنسين في إطار تنفيذ السياسات العامة، على نحو ما تجسد في عدة مبادرات اتُخذت لتنفيذ برامج تراعي احتياجات المرأة بما يتفق مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان. غير أن وضع المرأة في أفغانستان ما زال من ضمن الأسوأ في العالم؛ فمعدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة هو من أعلى المعدلات في العالم، فيقدَّر أن عددها في بعض المناطق الريفية يربو على ٥٠٠ ٦ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة؛ وفي عام ٢٠٠٧، لم تتجاوز نسبة الفتيات من التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الابتدائية ٢٥,٧ في المائة، ويتبين من المنحى السائد في هذا المجال أن نسبة الفتيات اللائي يرتدن المدرسة تتناقص. وانخفضت نسبة النساء العاملات، لا سيما في الخدمة المدنية، من ٢٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويُحتمل أن تخسر أفغانستان المكاسب التي تحققت من أجل تحسين حياة النساء والفتيات ووضعهن.

باء - حماية المدنيين

٦٦ - سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ٦٢٦ إصابة في صفوف المدنيين بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مما يرفع عدد هذه الإصابات إلى ما مجموعه ١١٨ ٢ إصابة أثناء العام، وقع معظمها في مناطق البلد الجنوبية والجنوب شرقية والشرقية. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بأرقام ٢٠٠٧. وتسبب المتمردون بنحو ٥٥ في المائة من الوفيات بين المدنيين في عام ٢٠٠٨ والقوات الدولية والأفغانية المحلية بنسبة ٣٩ في المائة (أما النسبة المتبقية البالغة ٦ في المائة، فما أمكن اعتبار أي من طرفي النزاع مسؤولا عنها). وتسببت العمليات الانتحارية بنسبة ٣٤ في المائة من جميع الإصابات بين المدنيين في عام ٢٠٠٨.

٦٧ - وما زالت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن النسبة العظمى من الإصابات في صفوف المدنيين، وهذا دليل على أنهم، في الوسائل التكتيكية التي يلجأون إليها، لا يكترثون بحياة المدنيين. إذ ارتفع عدد المدنيين الذين قضوا بسبب أفعال العناصر المناوئة للحكومة من ٧٠٠ شخص في عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٠ ١ شخصا في عام ٢٠٠٨ - وهذه زيادة تربو

نسبتها على ٦٥ في المائة. ومن جهة أخرى، بالرغم من أن تغيير التوجيهات التكتيكية وسائر التدابير الرامية إلى التخفيف إلى الحد الأدنى من أثر العمليات العسكرية على غير المقاتلين تقابل بالترحيب، ما زالت تزهق أرواح المدنيين نتيجة، على ما يبدو، للعمليات التي تنفذها القوات الموالية للحكومة. فالقصف الجوي وحده تسبب في عام ٢٠٠٨ بمقتل ما تقدر نسبته بـ ٦٨ في المائة من هذه الوفيات.

٦٨ - إضافة إلى الوفيات الناجمة مباشرة عن الأعمال القتالية المسلحة، وقعت إصابات في صفوف المدنيين وتعرضوا للتهديد والترهيب، كما خسروا سبل رزقهم وأجبروا على النزوح ودُمرت ممتلكاتهم.

٦٩ - وتواصل البعثة تأدية دور محوري في رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها، عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وما زال الأطفال يقعون ضحايا النزاع الذي يتزايد حدة. وثمة ادعاءات بأن جماعات مسلحة تجند الأطفال في مناطق البلد الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية. كما أن وكالات إنفاذ القانون الأفغانية والقوات العسكرية الدولية تلقي القبض على الأطفال وتعتقلهم وتحتجزهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة.

٧٠ - وارتفع عدد الاعتداءات على المدارس مقارنة بالأعوام السابقة، وشمل ذلك حادثة مثيرة للقلق وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حينما تعدت عناصر من طالبان على مجموعة فتيات كن في طريقهن إلى المدرسة، بإلقاء سائل حارق على أوجههن. وبين شهري كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وردت تقارير عن وقوع ٢٧٥ اعتداء على المدارس، أدت إلى وفاة ٦٦ شخصا وجرح ٦٤ شخصا آخر، معظمهم من الأطفال.

تاسعا - الحالة الإنسانية

٧١ - أسفرت عواقب النزاع عن تقليص فرص الحصول على الخدمات الأساسية وأثرت سلبا في سبل العيش وفي آليات التكيف مع الحالة السائدة؛ كما رفعت من حدة الصعوبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية لتلبية احتياجات السكان. وأصبح يستحيل على معظم المنظمات الإنسانية الآن الوصول إلى مناطق كان في وسعها الوصول إليها سابقا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قررت أن أفتح في أفغانستان مكتبا تابعا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نظرا للحالة الإنسانية المتردية. وهذا المكتب الجديد جزء من فريق الأمم المتحدة القطري ومسؤول أمام ممثلي الخاص عن طريق نائبه الذي يضطلع أيضا بدور منسق الشؤون الإنسانية. وإن الجهة المتفرغة في هذا المكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية ستتولى تيسير

المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة لمواجهة المشاكل التي يواجهها البلد، باعتمادها على الهيكلية الحالية التي تنسَّق من خلالها الشؤون الإنسانية.

٧٢ - وإن أشد الأولويات إلحاحا بالنسبة لهذا المكتب كان تيسير عملية إعداد خطة العمل الإنسانية، وهي الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠٢، التي أُنجزت وقُدمت إلى الجهات المانحة في كانون الثاني/يناير. وتشمل الخطة تنفيذ برامج رُفعت إلى هذه الجهات وتبلغ قيمتها ٦٠٤ ملايين دولار، قدم عددا كبيرا منها شركاء من خارج الأمم المتحدة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، وجهت الحكومة والأمم المتحدة نداء عاجلا مشتركا لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وأزمة الجفاف في أفغانستان، للتبرع بما قدره ٤٠٤ ملايين دولار لمساعدة نحو مليوني نسمة. وهذا النداء، الذي للأسف لم تتجاوز نسبة المبالغ التي تم التبرع بها استجابة له ٥٠ في المائة من المبالغ التي طُلبت، حلت محله خطة العمل الإنسانية.

٧٣ - وبسبب شح الأمطار، وصل محصول الحبوب هذا العام إلى أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٢، وما يربو على خمسة ملايين نسمة يحتاجون إلى مساعدات غذائية فورية. وما زال سوء التغذية الحاد يهدد زهاء ١,٢ مليون طفل دون سن الخامسة و ٥٥٠ ٠٠٠ امرأة من الأمهات الحوامل أو المرضعات في ٢٢ محافظة. وقد يدفع نقص المياه أيضا السكان المستضعفين إلى النزوح. وأنشأت وكالات الأمم المتحدة أكثر من ٨٠٠ نقطة لتوزيع المياه في المناطق التي يقطنها العائدون والمناطق التي ضربها الجفاف. وتتواصل جهود الاستعداد لفصل الشتاء عبر خزن المواد الغذائية والسلع غير الغذائية في مواقعها قبل حلول هذا الفصل وعبر توزيعها. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان برنامج الأغذية العالمي قد خزن نسبة ٩٨ في المائة من المساعدات التي يعتزم تقديمها إلى ٩٦٣ ٠٠٠ نسمة في ٢٤ محافظة، وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سلعا غير غذائية إلى ٢١٢ ٠٠٠ من العائدين المعوزين والمشردين داخليا.

٧٤ - وفي عام ٢٠٠٨، كان قد عاد إلى أفغانستان نحو ٢٧٨ ٠٠٠ لاجئ مسجل وتلقوا مساعدة من مفوضية شؤون اللاجئين؛ ونسبة الذين عادوا منهم من باكستان تبلغ ٩٨,٥ في المائة. ونحو ١٠ في المائة من العائدين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بسبب انعدام الأمن والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات على الأراضي. وإن الاستراتيجية المتعلقة بعودة اللاجئين وقطاع المشردين داخليا المشمولة بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، التي شاركت في إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين، دعت إلى زيادة الاستثمارات للمساعدة على إعادة إدماج العائدين على امتداد السنوات الخمس المقبلة للحد من حركات السكان الجماعية.

٧٥ - وعقب إنجاز البيانات الوطنية الأولى المتعلقة بالمشردين داخليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يلزم استحداث استراتيجية وطنية للمساعدة في العثور على حلول لوضع أكثر من ٠٠٠ ٢٣٠ شخص اعتُبروا من المشردين داخليا. وعادت نحو ٦٠٠ أسرة إلى ديارها في عام ٢٠٠٨. ومن المهم أن تضع الوكالات في عام ٢٠٠٩ خططا طارئة مشتركة لمواجهة ازدياد عدد النازحين بسبب تدهور الحالة الأمنية.

٧٦ - وأمكن بفضل نظام الإنذار المبكر بانتشار الأمراض، الذي تدعمه منظمة الصحة العالمية، الكشف عن أمراض خطيرة ومكافحتها، من بينها حمى القرم - الكونغو النزفية والكوليرا، مما جعل معدلات الوفاة منها متدنية للغاية. وتوصلت اليونيسيف إلى توسيع نطاق برامجها في مجالي بقاء الطفل وصحته، وهي تساعد ملايين الأطفال عن طريق الشركاء المحليين ونظرائها في الحكومة. كما تواصلت حملات التلقيح. غير أنه بالرغم من أيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال وأيام التحصين دون الوطنية، ما زال شلل الأطفال منتشرا في البلد بسبب انعدام الأمن ومحدودية الوصول إلى بعض المناطق. واستُحدثت نُهُج ابتكارية لجعل التلقيح أمرا ممكنا في المناطق التي ينعدم فيها الأمن. وبفعل التنسيق مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، أتيحت فرص لتلقيح الأطفال في مناطق النزاع أثناء فترات الهدوء النسبي. وتعتمد منظمة الصحة العالمية أكثر فأكثر على الشركاء المحليين للقيام بحملات التلقيح.

٧٧ - وكثيرا ما يقع الأطفال ضحية للنزاع الدائر بين طرفي النزاع في المنطقتين الجنوبية والشرقية ولهجمات غير متكافئة بينهما تشهدها المناطق الشمالية الشرقية والغربية والوسطى. وتعتبر حركة طالبان أن تعليم الأطفال، بخاصة الفتيات، يتنافى والإسلام، فيجعلونهم أهدافا لهم. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أضرم متمردون النيران في أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ كتاب دراسي كانت تُنقل إلى قندهار. كما لا يزال المدرسون مستهدفين بأعمال من العنف الشديد. ففي الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقعت ٢٠٢ حادثة أودت بحياة ٨٣ مدرسا وأصابت ١٦٤ مدرسا آخر بجروح.

عاشرا - عمليات البعثة ودعمها

٧٨ - وافقت الجمعية العامة، نتيجة لتوسيع نطاق ولاية البعثة وجعلها أكثر دقة، على زيادة ميزانية البعثة لعام ٢٠٠٩ بما نسبته ٩١,٥ في المائة، تشمل تكاليف رفع عدد الموظفين الدوليين بما قدره ١١٥ موظفا والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية بما قدره ٥٧ موظفا وموظفي الدعم الوطنيين بما قدره ٢٤٩ موظفا ومتطوعي الأمم المتحدة بما قدره ١٦ متطوعا. كما تخصص الميزانية اعتمادا لفتح أربعة مكاتب إضافية عام ٢٠٠٩ في أربع محافظات (غازني، وسار - إي - بول، وهلمند، وفرح). وفُتح في عام ٢٠٠٨ مكتب جديد

في مقاطعة باغلان. ومن المقرر أن يُفتح عما قريب المكتب الذي كان من المتوقع فتحه في عام ٢٠٠٨ في مقاطعة أوروزغان. وبذلك سيكون لدى البعثة ١٥ مكتبا في المحافظات بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، إضافة إلى مكاتبها الإقليمية الثمانية. وستمضي البعثة في استخدام مكتبي الاتصال التابعين لها الموجودين في إسلام أباد وطهران لدعم الأنشطة التي لها بعد إقليمي؛ وتتيح ميزانية عام ٢٠٠٩ تعزيز مكتبي الاتصال التابعين للبعثة.

٧٩ - ويجب أن تصبح جميع المكاتب الإقليمية والموجودة في المحافظات مكتفية ذاتيا، بخاصة على مستوى توليد الطاقة الكهربائية، والحصول على المياه، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمركبات، والوقود. وستركز خدمات دعم البعثة بشكل رئيسي على إنشاء هذه المكاتب الجديدة في النصف الأول من العام. كما أن توسيع المناطق المشمولة بأنشطة البعثة يقتضي إيفاد عدد إضافي من الموظفين الإداريين والفنيين لتقديم الدعم في الموقع في مجالات الهندسة والنقل والأمن والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتدفقات النقدية.

٨٠ - واستدعت عملية التوسيع المقررة هذه زيادة عدد طائرات البعثة في عام ٢٠٠٩ من أجل تيسير زيادة الدعم الجوي الذي تحتاج إليه المكاتب الميدانية، وذلك في ضوء خفض البعثات البرية نتيجة لسوء الحالة الأمنية وضرورة الوصول إلى مواقع معينة على وجه السرعة في حالات الإجلاء الطبي و/أو نقل الموظفين إلى أماكن أخرى.

٨١ - وأخيرا، يلقي رفع عدد الموظفين عبئا ثقيلا على موظفي البعثة المعنيين بالتعيين. وفي أواخر عام ٢٠٠٨، أرسلت إدارة الدعم الميداني فريقا إلى البعثة لفترة ثلاثة أشهر كي يساعد في عمليات التعيين. وبين شهري نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تمكنت البعثة، بعد جعل التعيين إحدى أولوياتها والحصول على تفويض بالقيام به، من خفض نسبة الوظائف الشاغرة لديها من نحو ٣٠ في المائة إلى ١٠ في المائة. كما أن نسبة تناقص الموظفين الطبيعي في نهاية العام، كانت على ما يبدو، أقل مما كانت عليها في السنوات السابقة؛ ويمكن عزو ذلك جزئيا إلى البدل الخاص الذي بدأ يُمنح للموظفين الدوليين العاملين في أفغانستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

حادي عشر - ملاحظات

٨٢ - سبق وأعربت في تقريري الصادر في حزيران/يونيه إثر انعقاد مؤتمر باريس لدعم أفغانستان (S/2008/434)، عن اعتقادي بأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان تتضمن جميع العناصر الرسمية اللازمة كي تؤدي البعثة دورا تنسيقيا رئيسيا في أفغانستان. كما أن ميزانية عام ٢٠٠٩ التي اعتمدتها الجمعية العامة تزيد من قدرة البعثة

على تنفيذ ولايتها. وبالتالي فإنني أوصي بتمديد الولاية الحالية، التي جددها مجلس الأمن في قراره ١٨٠٦ (٢٠٠٨) حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، لمدة ١٢ شهرا إضافيا. ومن الواضح أن دعم العملية الانتخابية سيكتسي أهمية خاصة خلال الأشهر القادمة. فبالإضافة إلى توفير الدعم التقني وتنسيق الجهات المانحة، تتضمن ميزانية لبعثة لعام ٢٠٠٩ اعتمادا لإنشاء وحدة سياسية انتخابية تضطلع بالعمل مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمرشحين وغيرهم من الأطراف السياسية الفاعلة للتحقق من ممارسة الحقوق السياسية، وتوفير الوساطة والمساعي الحميدة بشأن المسائل الانتخابية، واستضافة منتديات للتنسيق بين زعماء الأحزاب السياسية والمرشحين. ومن خلال الاضطلاع بهذه الأنشطة، سوف تواصل البعثة عملها بصورة محايدة وتقود الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان عدالة العملية وشفافيتها وموثوقيتها.

٨٣ - وذكرت إبان زيارتي لكابل في شباط/فبراير أن عام ٢٠٠٩ سيكون عاما مصيريا بالنسبة لأفغانستان. فاللعبة السياسية الانتخابية سوف تشكل اختبارا لتوافق الآراء السياسي الذي ما زال ضعيفا، كما أن حالة انعدام الأمن، برأي جميع الخبراء تقريبا، ستزداد سوءا قبل أن تشهد تحسنا. وما زلت متمسكا بهذا الرأي. وقد أكدت للرئيس كرزاي، مرة أخرى، دعم المجتمع الدولي للعمل مع الأفغانيين لتحسين حالة الأمن في البلد، ولتنمية مؤسساته الاقتصادية والسياسية بصورة كاملة.

٨٤ - وإنني واثق من الاستراتيجية العامة التي وضعها الأفغانيون وشركاؤهم الدوليون، وأقرتها الحكومة الأفغانية وما يقارب من ٩٠ جهة مانحة في باريس في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والتي تتلخص في كلمات قليلة هي تنظيم سلم الأولويات والترشيد والأفغنة. لقد تم تحديد قطاعات الزراعة والطاقة والبنى التحتية باعتبارها قطاعات ذات أولوية. وتستخدم مبادئ فعالية المعونة، والتي تشمل الإبلاغ عن كيفية إنفاق الأموال وتطبيق تدابير أكثر صرامة لمكافحة الفساد، لكفالة إنفاق موارد المساعدة على نحو رشيد. وأخيرا فإن التشديد على بناء القدرات واستخدام الميزانية الأفغانية كآلية للبرمجة سوف يضمن تولي الأفغان زمام العملية. وتتجلى هذه الاستراتيجية أيضا في النهج المتكامل الجديد الذي وضعه ممثلي الخاص، بالاستناد إلى أن للمناطق المختلفة في أفغانستان شروط مختلفة للحوكمة واستيعاب المعونة والوصول إليها، وأنها تتطلب بالتالي نُهجا مختلفة تتبعها الأطراف الفاعلة المختلفة.

٨٥ - ومما أثلج صدري أن مختلف الاستعراضات الاستراتيجية التي تجريها بعض الدول الأعضاء والمنظمات تقود على ما يبدو، وبصورة متزايدة، إلى وضع للسياسات وتخصيص للموارد يتماشى مع الاستراتيجية العامة المذكورة أعلاه.

٨٦ - من المتوقع أن تكون المنافسة حامية الوطيس خلال الانتخابات القادمة. ويمثل هذا الأمر في حد ذاته مؤشرا على التقدم المحرز، على الرغم من أنه يشكل اختبارا للنظام الدستوري في أفغانستان. ويتجلى هذا الاختبار بصورة صارخة في النقاش الدائر بشأن التبعات الدستورية المترتبة على تاريخ إجراء الانتخابات، وهو نقاش دفعت فيه جميع الأطراف بحجج متينة. ويواجه كل نظام دستوري مثل هذه المعضلات في وقت من الأوقات، وتتوطد دعائم الدساتير بالتغلب على هذه المعضلات. ولا توجد مسؤولية أكثر جسامة اليوم في أفغانستان من المسؤولية التي تضطلع بها فروع الحكومة الثلاثة والمتمثلة في إيجاد حل للمسألة الدستورية على نحو يضمن وجود حكومة قادرة على الاشتغال في الفترة التي تفصل بين ٢٢ أيار/مايو وموعد تدشين الفترة الرئاسية القادمة. ويتحتم على زعماء البلد أن يفردوا للاستقرار السياسي مكانة مركزية في حساباتهم، كما فعلوا سابقا في اللحظات الحاسمة التي شهدتها السنوات السبع الماضية.

٨٧ - ومن المرجح أن تجري التحضيرات لانتخابات ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ في خضم فترة من القتال المحتدم. وتضطلع اللجنة الانتخابية المستقلة للمرة الأولى بالمسؤولية الرئيسية عن تنظيم الانتخابات وتحظى بالدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي. والواقع أن اختتام عملية تسجيل الناخبين بنجاح ودون وقوع حوادث تذكر، حتى في أقل مناطق البلد استقرارا، يشكل تطورا إيجابيا لا بد من البناء على أساسه. وينبغي ألا يساور الشك أي أفغاني في أن الانتخابات سوف تعقد في موعدها. ولا بد من أن تعقد هذه الانتخابات في بيئة يسودها أكبر قدر ممكن من الأمن، وتضمن فيها قدر الإمكان حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام وحرية التجمع التي يشترط توفرها في كل نظام ديمقراطي.

٨٨ - وعلى الرغم من كثرة الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد بأن الحالة الأمنية في أفغانستان سوف تزداد سوءا في عام ٢٠٠٩، فإن ثمة أسبابا تدعو إلى التفاؤل أيضا في الأجل المتوسط. وسوف يشكل النشر وفق خطة محكمة لقوات دولية إضافية يكون هدفها الأساسي ضمان أمن الشعب الأفغاني، تطورا محمودا. ويمكن أن يسفر هذا النشر عن زيادة عدد مدربي قوات الأمن الأفغانية، وأن يساعد على إشاعة الأمن في البيئة الانتخابية، وأن يعزز قوة الحكومة بحيث تشعر بالثقة عند إقامة حوار يهدف إلى ضم معارضيها إلى عملية سياسية للمصالحة ووقف العنف. لقد أحطت علما بالاتفاق المبرم بين

وزير الدفاع الأفغاني وقائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية والرامي إلى الحد من عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وأعربتُ عن ترحيبي به. وتشكل هذه الخطوات العملية إقرارا مؤكدا بأن الخسائر البشرية أصبحت عائقا خطيرا لا يمكن تجاهله. وقد قام ممثلي الخاص بمساعي نشطة لإثارة هذه المسألة وللبحث عن حلول لها، وسوف يواصل مساعيه تلك. ومن الواضح، من جهة أخرى، أن الخسائر البشرية في صفوف المدنيين إنما هي نتيجة لهجمات المتمردين الذين يبدون قدرا متزايدا من اللامبالاة بحياة المدنيين.

٨٩ - ومن السهل والمغري، في خضم التقارير عن العنف وعدم الاستقرار، أن يتجاهل المرء مجالات التقدم الأساسية في أفغانستان التي تتيح فرصة ضيقة لا يمكن إضاعتها. وهذه التطورات التي شهدتها الأشهر الستة الأخيرة هي ثمرة للجهود المتضافرة التي بذلتها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للعمل معا من أجل تحقيق أهداف مشتركة. وهي، في كثير من جوانبها، نتائج للتطبيق الحثيث للاستراتيجية المحددة أعلاه.

٩٠ - ففي المقام الأول، في القطاع الأمني، بدأ وزير الداخلية الجديد عملية إصلاح نشطة لوزارته وفي صفوف الشرطة. واليوم يتعاون وزراء الأمن الأفغان مع بعضهم البعض بصورة أكثر فعالية، وقد نجحوا في اكتشاف شبكات وخطط إرهابية قبل أن يتسنى تنفيذها. ولا بد من الاستناد إلى هذا التقدم، لا سيما من خلال توفير أفرقة توجيهية إضافية للشرطة.

٩١ - ثانيا، تشير التوقعات المتعلقة بإنتاج خشخاش الأفيون في عام ٢٠٠٩ إلى انخفاض إضافي للإنتاج بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة وزيادة محتملة في عدد المحافظات الخالية من إنتاج خشخاش الأفيون. وفي العديد من المحافظات، كان للخطوات التي اتخذها حكام المحافظات دور حاسم في تحقيق هذه التطورات. وتعدّ مبادرة ذوي الأداء الجيد من الحكام، وهي آلية تقوم على هذه النجاحات، واحدة من الأساليب الواعدة لخفض إنتاج خشخاش الأفيون. ومن المؤسف أنها تتلقى التمويل من عدد قليل من الجهات المانحة، وهي تحتاج إلى قدر أكبر بكثير من الدعم من جهات مانحة أخرى. وإذا ما تحولت التقديرات إلى واقع ملموس، سيكون عام ٢٠٠٩ العام الثاني على التوالي الذي يسجل فيه انخفاض عام في إنتاج خشخاش الأفيون بعد خمس سنوات من الزيادة المستمرة.

٩٢ - عقد وزير الزراعة الجديد العزم على زيادة الإنتاج الزراعي وتنشيط هذا القطاع المهمل. وقد رأينا في قطاعي التعليم والصحة كيف يمكن للوزراء العازمين أن يحققوا نتائج في أفغانستان عندما يتوفر لهم الدعم الدولي. ومع تولي وزراء الزراعة والتجارة والمالية الجدد لمناصبهم، فإنني على يقين أيضا من أن الفريق الاقتصادي في الحكومة سوف يعمل

على نحو أكثر فعالية واتساقا، مما قد يتيح تنفيذ الاستراتيجيات الأفغانية على نحو أكثر فعالية ويحقق النمو الاقتصادي.

٩٣ - ولا بد للمرء من أن يقرأ في خبايا التقارير المتواصلة عن حالة عدم الاستقرار التي تسود جنوب أفغانستان كي يحيط علما بهذه التطورات الإيجابية التي لا يمكن اعتبارها تطورات عرضية أو غير ذات شأن. بل على العكس من ذلك فإنها ثمرة التقاء الأفكار بشأن أفغانستان الذي اتخذ شكلا ملموسا في مؤتمر باريس، وتبعته الضغوط الحثيثة، والهادئة غالبا، لتنفيذ التزامات باريس. وفي هذه النتائج المتواضعة والقاطعة مبعث لثقتي في استراتيجيتنا.

٩٤ - لقد كان العام الماضي بالنسبة للأمم المتحدة عاما عكفت فيه على تكييف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لكي تلبي ما هو متوقع منها. وقد أعاد ممثلي الخاص تنظيم البعثة، بوصفه رئيسا لها، بحيث تلبي الاحتياجات في عام ٢٠٠٩. وأود عن أعرب عن امتناني للجمعية العامة التي أدركت أن هذا الأمر يستدعي قدرا أضخم من الموارد.

٩٥ - ويبقى موظفو البعثة أهم أصولها. وأود أن أثني على التزامهم وعملهم الجاد. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى جميع شركاء البعثة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري وسائر الوكالات الإنسانية. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، كاي إيدي، لتفانيه ومثابرته وفكره الثاقب، وللدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية لدعمها المتواصل للعمل الذي يقوم به ممثلي الخاص والبعثة.